الجزائر في عهد هواري بومدين

١٩٦٥-١٩٧٨

أ.م.د. عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

الجزائر في عهد هواري بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨

أ. م.د. عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي

ملخص:

كان للانقلاب العسكري الذي أقدم عليه العقيد الجزائري هواري بو مدين آثره الواضح على أوضاع البلاد الداخلية، بل أحدث انعطافاً واضحاً في رسم السياسات التي تلته في قيادة البلاد، فضلاً عن التغيرات التي حصلت على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

summary:

The military coup carried out by the Algerian Colonel Houari Bou Mediene had a clear impact on the internal situation of the country, and even brought about a clear turn in the formulation of the policies that followed him in the leadership of the country, in addition to the changes that took place at the social and economic levels.

المقدمة:

شهدت الجزائر بعد الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بو مدين في عام١٩٦٥ العديد من التطورات الداخلية التي احدثت منعطفاً واضحاً في رسم الملامح السياسية لهذا البلاد، فبعد استلامه للسلطة وضع مجموعة من السياسات التي اراد من خلالها إيجاد الحلول المناسبة لمحو آثار التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته البلاد من جراء السيطرة الفرنسية عليها، إذ كانت معركة التعريب واحدة من أهم السياسات التي وضعها هواري بو مدين والتي أراد من خلالها الحفاظ على هوية الجزائر كجزء لا يتجزأ من منظومة البلاد العربية، كذلك عمل جاهداً على الرقي بقطاعات الزراعة والتجارة وكذلك

النهوض بواقع الصناعة النفطية ومشتقاتها، وإيجاد نوع من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن مستحقات الشعب الجزائري.

تطلب الخوض في هذه الموضوعات الرجوع الى ما هو خاص وعام من المصادر التي كان في مقدمتها (الوثائق الفرنسية) التي رفدت الجيش بالعديد من المعلومات الدقيقة، فضلاً عن كتاب (استراتيجية بو مدين) لمؤلفة بول بالطا كلودين، الذي كانت لمعلوماته الآثر الواضح في فهم سياسة ومنهج هواري بومدين الداخلية، ومثله كتاب (النخب السياسية والعسكرية في الجزائر) لمؤلفه رياض الصيداوي، الذي أغنى البحث بالعديد من المعلومات العامة والخاصة للمدة موضوع البحث، كذلك كتاب (الجزائر من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بو تفليقة) لمؤلفه يحيى أبو زكريا، اذ أوضح لنا العديد من المعلومات التي بينت فلسفة وتوجهات بومدين في حكومة الجزائر.

الجزائر في عهد هواري بومدين ١٩٥٦-١٩٧٨:

أولاً: انقلاب بو مدين العسكري ١٩٦٥:

كانت واحدة من التطورات الداخلية التي شهدتها الجزائر في عام ١٩٦٥، هو ذلك الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد الجزائري (هواري بومدين)* ..وقد أدى هذا الانقلاب الى

* هواري بومدين: هو محمد بن ابراهيم بن خروبة بن محمد بن خفاجة المعروف (هواري بومدين)، ولد في عام١٩٣٢ في قرية بني عدي التي تقع شرقي الجزائر، امتهن والده الزراعة تحت سيطرة أحد الاقطاعيين...وقد غرس أهله فيه مبادئ الاسلام والعادات والتقاليد العربية. وقد توجه بو مدين لدراسة العلوم الدينية في القاهرة عام ١٩٥١، وهنالك التقى اعضاء مكتب الحزب العربي أمثال علال الفاسي، احمد بن بلا، وصالح بن يوسف. وأنظم إليهم حتى رقيَ الى رتبة عقيد في جيش التحرير المغربي. لمزيد من التفاصيل ينظر صباح نوري هادي العبيدي: هواري بو مدين ودوره العسكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٥، ص٩٢ وما بعدها.

الاطاحة بحكومة رئيس اول حكومة وطنية بعد حصول الجزائر على استقلالها الا وهو (احمد بن بلا)*.

في الثامن عشر من الشهر السادس لعام ١٩٦٥، اتفق بو مدين مع قادة الانقلاب الذي كلف به القائد العسكري شابو وهو من المتحمسين للإطاحة بأحمد بن بلا، وهكذا في الساعة الواحدة صباحاً اصدر بومدين أوامره بنشر الدبابات في جميع انحاء العاصمة الجزائرية، اذ تقدم مجموعة من الضباط وهم كل من (طاهر زبيدي، سعيد عابد وآخرون) من الفيلا التي كان بن بلا يتخذها مقراً له، حيث دخلوا عليه وطلبوا منه الترجل معهم اذ لم يعد رئيساً للبلاد وتم نقله الى محل اقامته الجبرية التي لم يكشف عنها. (عبدالرزاق، ١٩٩٩، صفحة ١٣ وما بعدها)

ومن تتبع الاحداث نجد ان من الاسباب التي قادت بومدين للقيام بهذا الانقلاب العسكري هو ان احمد بن بلا وبعد تسنمه الحكم في الجزائر عام ١٩٦٢ اتبع اسلوباً لم يرضي رفاقه في الحكم من خلال العمل على تعزيز سيطرته على المؤسسات، وكذلك تعيين نفسه اميناً. فضلاً عن جعل وزارة الداخلية تحت سيطرته (العبيدي، ٢٠٠٥، صفحة ٩٢ وما بعدها).

والجدير بالذكر يبدو ان بن بلا قد اتخذ هذا الاسلوب هو سبب حالة البلاد عند تسنمه الحكم، اذ انها تعد جديدة العهد بالحكم الوطني بعد استقلالها من السيطرة الفرنسية، كما انه اراد يباشر بنفسه لتصفية الداخل الجزائري والعمل على فرز المنتفعين من السيطرة الفرنسية وكذلك العمل على ترتيب المؤسسات الجزائرية.

* احمد بن بلا: هو محمد بن احمد بن بلا، ولد في عام ١٩١٦، في مدينة مغنية وواصل دراسته الثانوية في مدينة تلمسان تأثر بالأحداث التي شهدتها الجزائر في عام ١٩٤٥ ولهذا أنظم الى الحركة الوطنية وذلك من خلال اشتراكه في حزب الشعب الجزائري، اذ انتخب في عام ١٩٤٧ مستشاراً لبلدية مغنية، ساهم في تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٤، وأصبح اول رئيساً للبلاد بعد حصول الجزائر على استقلالها في عام ١٩٦٢، اطاح بحكمه هواري بومدين عام١٩٦٥، وقد توفي عام ٢٠١٢. لمزيد من التفاصيل ينظر خيري عبد الرزاق الخفاجي، ازمة الحكم في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٩/ ص١٣ وما بعدها.

كانت من الاسباب الاخرى لهذا الانقلاب هو اقدام من بلا على اعادة هيكلة القوات العسكرية في الجزائر وتشكيل قيادة عسكرية جديدة، وهذا العمل دون شك لم يرق هواري بومدين وبقية الرتب العسكرية التابعة الى المؤسسة العسكرية الجزائرية. (يللو، ١٩٧٩، صفحة ٧)

الا ان هذا لم يمنع من وجود قوات مسلحة غير نظامية أو ما عرفت في الجزائر باسم (الميليشيات). (مصطفى طلاس وبسام العسلي، ١٩٨٢، الصفحات ٧٠-٧٤)

كذلك ان احمد بن بلا عمل على توسيع تلك الميليشيات وأراد التقليل من دور الجيش الجزائري، وهذا أغاض ضباط ومنتسبي المؤسسة العسكرية وفي مقدمتهم هواري بو مدين الذي يعد من رفاق النضال الوطني والذين كان لهم دوراً كبيراً في تحقيق الاستغلال. (lad mention francise, 1977, p. 39)

وهكذا مع بداية عام ١٩٦٥، اقدم هواري بومدين على القيام برحلات شملت بغداد والقاهرة وموسكو، اذ التقى بالقيادة السوفيتية وبعد رجوعه الى بلده الجزائر، عقد العديد من الجلسات التشاورية مع شخصيات حكومية واخرى عسكرية، والتي دار الحوار فيها على كيفية اقالة بن بلا. (Ibid, p. 41)

وبعد ان تم الانقلاب في الثامن عشر من الشهر السادس لعام ١٩٦٥، تم استنكاره من قبل العديد من القيادات الجزائرية وكذلك فئات الشعب المختلفة. (العسلي، ١٩٨٦، صفحة ٣٢)

يبدو ان هذا الاستنكار ناتج من المكانة التي كان يتجلى بها احمد بن بلا في الاوساط الجزائرية، كون الاخير من قادة جبهة التحرير الجزائرية، فضلاً عن كونه رئيساً لأول حكومة وطنية بعد الاستقلال وخروج القوات الفرنسية من البلاد.

فقد زعم الدبلوماسي الجزائري (رابح مشهود) ان هذا الانقلاب قد دبر بمباركة السفارة الامريكية في الجزائر والتي اقدمت على توزيع المنشورات التي هيأت له. (المصدر نفسه، صفحة ٣٢)

ونتيجة لردود الافعال هذه وما أثير حول الانقلابين، أقدم هواري بو مدين في التاسع عشر من الشهر السادس ١٩٦٥، على تطمين الشعب الجزائري، مبيناً ان هذا الانقلاب ما جاء الا للضرورة القصوى في استمرار الثورة الجزائرية. (الشعير، ١٩٩٣، صفحة ٧٣)

وبعدها ولغرض السيطرة على الاوضاع الداخلية وتحقيق حالة من الاستقرار الداخلي للبلاد، اعلن هواري بو مدين عن انتشار مجلس الثورة، اذ شغل فيه رئاسة المجلس، وكذلك وزيراً للدفاع ورئاسة الحكومة. (الصيداوي، ٢٠٠٠، صفحة ٦٥)

ولا بد من التأكيد هنا ان من بين الاسباب الرئيسة التي ادت الى هذا الانقلاب هو حالة الاختلاف بالرؤى بين هواري بو مدين والمجموعة الموالية له وبين احمد بن بلا الذي كان قد تسلم الحكم بعد سيطرة استعمارية دامت لأكثر من ١٣٠ عاماً، وكان يريد ترتيب الداخل الجزائرية والعمل على تثبيت مؤسساته الادارية والقانونية. (المصدر نفسه، صفحة ٦٧)

ثانياً: السياسة الداخلية لـ هواري بو مدين:

بعد نجاح الانقلاب الذي قاده هواري بو مدين ضد الرئيس احمد بن بلا في حزيران من عام ١٩٦٥، كان لا بد من اتخاذ العديد من الاجراءات الداخلية والتي شملت سياسة وفلسفة بو مدين التي كان يروم تطبيقها بعد نجاح انقلابه وتسلمه السلطة في البلاد. (العبيدي، ٢٠٠٥، صفحة ١٩)

وهكذا نصب بو مدين نفسه رئيساً لمجلس الثورة والحكومة، التي قررت الغاء دستور عام ١٩٦٣ وميثاق الجزائر، لعام ١٩٦٤، وأستمر باتخاذ مبدأ حكم الحزب الواحد كمنهج له في أدارة الدولة. (يللو، ١٩٧٩، صفحة ١٤)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف توجه الى وضع الاسس الكفيلة في انصياع الجميع لمفاهيم واستراتيجية هذا الحزب، اذ اعتمد على الجانب العسكري وجعل الجانب الحزبي جانباً تنظيمياً دعائياً، وهذا ما دعاه الى جعل جميع المؤسسات الحزبية تحت ادارته مباشرة. (الصيداوي، ٢٠٠٠، صفحة ٨٧)

من خلال ما تقدم تبين لنا ان فلسفة الحكم لدى هواري بو مدين كانت تقوم على اساس الحكم المركزي والقوة التي طالما يمثلها الجانب العسكري في ادارة البلدان.

وبعد الخطاب الذي القاه بومدين في التاسع عشر من شهر حزيران ١٩٦٥ والذي جاء فيه "إن السلطة الثورية ستعد ميثاقاً يعرض على الشعب لمناقشته وأبداء الرأي فيه بكل حرية...". (العبيدي، ٢٠٠٥، صفحة ٥٦) نشتق مما جاء في اعلاه ان بومدين كان يعمل على استمالة الشعب الجزائري الى جانبه ويؤكد لهم ان الديمقراطية في بناء الدولة هي من الاهداف التي تعد من الاستراتيجيات التي آمن بها، الا ان هذا كان ظاهراً بقدر ما آمن بو مدين بالجانب العسكري والمركزي في ادارته للدولة وهذا بحد ذاته يعد تناقضاً واضحاً في سياسته. بناءًا على ذلك انشأت لجنة تحضيرية بعد اجتماعات عدة وقد اطلق على هذه اللجنة بـ (اللجنة السامية للميثاق)، والتي كلفت بإعداد المشروع التمهيدي في الاول من تشرين الثاني لعام ١٩٧٥. (لونيني، ٢٠٠٧، صفحة ٧٣)

نؤكد هنا ان الميثاق الوطني جاء ليضع حداً للفراغ الذي استشرى في الساحة السياسية للجزائر وكذلك من آجل اضفاء الشرعية على مجمل الاعمال التي ادتها حكومة هواري بومدين للمدة من التاسع عشر من حزيران لعام ١٩٦٥ وحتى التاسع عشر من شهر لعام ١٩٧٦، ولغرض الانتقال من الشرعية الثورية الى الحياة الدستورية لإدارة الدولة. (المصدر السابق، صفحة ٨١)

ان الميثاق الوطني الذي صدر كان بمثابة الصيغة التوافقية بين اتجاهين افرزها الحوار الوطني لأبناء الجزائر، اذ جمع هذا الميثاق مبادئ الاشتراكية والمبادئ التي خطها الدين الاسلامي الحنيف، كذلك اكد نحو القطاع العام وضرورة الحفاظ على نتيجة القطاع الخاص (زكريا، ٢٠٠٣، صفحة ٤٧). ثمة حقيقة اكدها هذا وهي ابعاد الطبقة البرجوازية

عن العمل داخل حزب(جبهة التحرير الوطني)*. و يبدوا ان هذه السياسة ضد الطبقة البرجوازية هي من آجل حرمانها من العمل وتسنم آية مسؤولية في اجهزة الدولة.

وما ان وافق الشعب الجزائري اصبح الميثاق الوطني بمثابة الوثيقة الايدلوجية لأبناء الشعب، فضلاً عن الرجوع اليه في حل اي حكم من أحكام الدستور والذي يعد أول تطبيق للميثاق الوطني لغرض الزيادة في رصانة حكومة بو مدين. (زكريا، ٢٠٠٣، صفحة ٥١)

كان من الاعمال المهمة التي اكدها هواري بو مدين لغرض تحقيق الاستقرار الداخلي هو صدور دستور عام ١٩٧٦، والتي اكدت فقراته على ضرورة اكمال عملية البناء الدستوري، كما كرس الاهداف الكبرى التي جاء بها الميثاق الوطني. ان الاشتراكية كانت من الخيارات المهمة التي اكدها الدستور الجزائري، وجعل الاسلام دين الدولة الرسمي، وبهذا عد الدستور ((المرجع الايدلوجي والسياسي على كل المستويات)). (مصطفى طلاس وبسام العسلي، ١٩٨٢، الصفحات ٧٦-٧٧)

اكد الدستور على ضرورة تنظيم السلطة والتي صنفها الى ست محاور كبرى شملت: ((المحور السياسي، والمحور التشريعي، والقضائي، والتنفيذي، والرقابي، فضلاً عن محور تعديل الدستور))، وشدد على ضرورة التحول الاشتراكي، إذ عد الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية في فصل مستقل تضمن اكثر من اربعة عشر مادة من الدستور. (السعيد، ١٩٧٩، صفحة ١٩٧)

يظهر للمتتبع لأهم ما جاء في دستور عام ١٩٧٦، هو تأكيده على تطبيق الاشتراكية التي تعد من أهم الاهداف التي آمن بها هواري بو مدين في إدارته للدولة.

هكذا اختار الشعب الجزائري بو مدين رئيساً له، بعد ان اكد حزبه بأنه المرشح الوحيد لرئاسة البلاد، كما دعت جبهة التحرير الوطني الجزائريين الذين لهم حق التصويت بالتوجه

*حزب جبهة التحرير الوطني: هو حزب سياسي اشتراكي في الجزائر، وكان يمثل الجناح السياسي لجيش التحرير الوطني قبل الاستقلال، ويعد وريثاً شرعياً لجبهة التحرير الوطني التي قادت النضال ضد الاحتلال الفرنسي وحققت الاحتلال في عام ١٩٦٢.. للمزيد ينظر htt ps//www Aljazeera. Nel

الى صناديق الاقتراع لأبداء رايهم في هذا الاختيار، وبعد ما تمت الانتخابات كانت النتيجة لصالح بو مدين بنسبة ٩٥,٢٣% وهكذا تولى الآخير رئاسة البلاد وتحديداً في العاشر من كانون الاول لعام ١٩٧٦. (مهنا، ١٩٨٣، صفحة ٤١٩)

وما ان تسلم بو مدين السلطة في البلاد حتى أكد في احدى خطاباته قائلاً ((ينبغي انتهاج الاشتراكية طبعاً لواقع البلاد وحقائق البلاد.... من الواضح ان اتجاهاتنا الاساسية لا يمكن التراجع عنها وان مكاسب الثورة لا يمكن التخلي عنها....)). (براهيمي، ١٩٩٦، صفحة ١٥٨)

يؤكد بو مدين في خطابه اعلاه نهجه السياسي وتمسكه بتحقيق اهداف الثورة التي كان يعدها الأيدلوجية التي لابد من السير بموجبها في ادارة البلاد.

كان من الامور الواضحة في سياسة بو مدين، هي إقدامه على خلق حالة من التوازن في المؤسسة العسكرية من خلال ايجاد مستوى عسكري امتاز باتباع الاساليب المهنية وبعيداً عن التدخل في السياسة، إذ عهد الى هذا المستوى بإدارة وزارة الدفاع والشؤون العسكرية، كما تمكن من اعداد جيش مسلح بأسلحة وأساليب تدريب حديثة. (منهل سعدي ومحمد الطاهر بنادي، ٢٠١٤، صفحة ٥٥)

ثالثاً: الإجراءات الاقتصادية:

وعند تسلم بو مدين السلطة في البلاد أقدم على النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد باعتبار إن الاقتصاد الرئة التي تتنفس منها، وبخاصة بعد ان أراد ان يحرر الاقتصاد الجزائري من التبعية في فرنسا، وهكذا جاءت خططه التي وجد فيها الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف.

كانت الصناعة الجزائرية واحدة من القطاعات المهمة التي عمل بو مدين على تطويرها والنهوض بواقعها والعمل على بناء نظم اشتراكية ووسائل الانتاج واحياء بعض الصناعات الجزائرية. (مطمر، ٢٠٠٥، الصفحات ١١-١٥)

ومن آجل تطبيق سياسته الاقتصادية أقدم على تأميم الثروات وبخاصة تلك التي يتم استخراجها من المناجم. وقد حصل هذا تحديداً في الثامن من آيار لعام ١٩٦٦، وكان الهدف من ذلك زيادة الانتاج النفطي والتحكم بالنظامين المالي والضريبي، كذلك ساهمت الاتفاقيات المعقودة بين فرنسا والجزائر بهذا الجانب في تموز ١٩٦٥ الى تحقيق زيادة واضحة في رؤوس الأموال والسيطرة بشكل اكبر على المواد الأولية. (المصدر نفسه، صفحة ١٢٠) فضلاً عن ذلك ان سياسة بو مدين كانت تعتمد على اخضاع كل وسائل الانتاج تحت سيطرتها، وبذلك تكون السلطة ممثلة لكل طبقات المجتمع والعمل على رفض التمييز الطبقي، وقد ظهرت هذه السياسة مع بداية عام ١٩٦٦، وبخاصة ان بو مدين استند في ذلك على ضرورة نشر الصناعات الاساسية التي بدورها ستؤدي الى ولادة صناعات أخرى. (محمد بلقاسم وحسن بهلول، ١٩٩٩، صفحة ١٦٩)

ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي الجزائري اصدرت حكومة بومدين في عام ١٩٦٧ نشرت حكومية حملت عنوان (آفاق التخطيط واستراتيجية التنمية) اذ ضمت الاستراتيجية الاقتصادية التي هدفت حكومة بومدين الى تطبيقها للمدة (١٩٦٧-١٩٨٠) الى بناء اقتصاد متكامل يساهم في تحسين الأوضاع العامة لأبناء الشعب الجزائري. (شنهو، ١٩٨٧، صفحة ٤٨٩)**القطاع الصناعي:**

كانت من الإجراءات التي اعتمدتها حكومة بومدين في تطوير القطاع الصناعي، هي جمع المعلومات وتوفير الإحصاءات وحصر الطاقات المادية والبشرية، فضلا عن اتباع سياسة التصنيع السريع. (سليمان الرياش واخرون، ١٩٩٦، صفحة ٣٣١)

ومما يجدر ذكره هنا ان الاهتمام بالصناعات الثقيلة لم يظهر للعيان، الا في المدة ما بين عامي (١٩٦٩-١٩٧٣) والتي كان من ضمنها تلبية الحاجات والمواد الاستهلاكية للبلاد ومن اجل ذلك وجه بومدين بضرورة الاهتمام بالمشاريع الضخمة واستثمار المواد الطبيعية. (شنهو ع.، ١٩٨٢، صفحة ٣٤٢) وتماشياً مع سياسة بومدين اقر مجلس الثورة بتاريخ الرابع عشر من اذار ١٩٧٤خطط واهداف المشروع الرباعي للمدة من(١٩٧٤_١٩٧٧)

والخاصة باستكمال التصنيع الثقيل وضرورة تحويل المواد الطبيعية القابلة للتسويق في مصانع الجزائر. (الخالدي، د.ت، صفحة ١١٢)

- **القطاع الزراعي:**

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع الزراعة وذلك لما يشكله من أهمية كبيرة في بناء الاقتصاد وتوفير الغذاء الرئيسي للشعب الجزائري، اذ أصدرت وتحديدا في أوائل شهر اب من عام ١٩٦٦ قرارا بتأميم ملكية الأراضي الزراعية الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين والمزارعين. (ايفانوفا، ١٩٨٣) وهكذا اصدر بومدين في الثامن من تشرين الثاني لعام ١٩٧١(ميثاق الثورة الزراعية)*.

ومن اجل النهوض بالواقع الزراعي شكلت حكومة بومدين ما عرف بـ (الصندوق الوطني للثورة الزراعية) الذي اخذ مهمة رصد الأراضي التي تمت السيطرة عليها وكذلك المتبرع بها والمؤممة وبناءا على ذلك وتحديدا ما بين عامي(١٩٧١-١٩٧٣) تم دمج الأراضي الزراعية العامة في الصندوق الوطني للثورة الزراعية في الجمعيات التعاونية والتي وجدت فيها أسلوبا اخر في رفع مستوى شرعية الفلاحين (الفضيل)

ومن خلال تتبع سياسة بومدين في المجال الزراعي نجد ان المدة الممتدة للأعوام (١٩٦٦-١٩٦٨) حصلت مجموعة من التأميمات التي تحملتها الشركات الوطنية المسؤولية بالأشراف على تيسير القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهذا ما يحسب الى حكومة بومدين والتي كان هدفها رفع المستوى الاقتصادي للبلاد.

واجهت الحكومة الجزائرية مشكلة الديوان المتراكمة على البلاد، فقد عدت الحقبة الممتدة بين الأعوام(١٩٧٣-١٩٧٩) من الحقب التي شهدت زيادة القروض الخارجية، مما أدى الى ارتفاع أسعار المحروقات. (العبيدي، ٢٠٠٥، صفحة ١٣٥)

* ميثاق الثورة الزراعية: وهو القانون الذي أصدره هواري بومدين والذي تألف من ٢٨٠ مادة والتي تعد الأساس للثورة الزراعية التي أطلقها لتحسين الواقع الزراعي وكان من اهم بنوده الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض الا من يفلحها ويستثمرها. للمزيد ينظر: سهيل الخالدي، المصدر السابق، ص١١٢ .

- **القطاع النفطي:**

اتبعت الجزائر في عهد بومدين سياسة جديدة بما يخص طبيعة العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والدول صاحبة الامتيازات وتماشيا مع هذه السياسة أقدمت الحكومة على الغاء نظام الامتيازات مستبدلته بما يسمى(المشاركة التعاونية). (سليمان، ١٩٧٤، صفحة ٧٠)

ومن اجل النهوض بالواقع النفطي الجزائري أقدمت الحكومة الجزائرية على فتح أسواق استهلاكية للعديد من الشركات العالمية امام النفط ومشتقاته.

يمكننا القول ان ما أقدم عليه بو مدين في مجال التنمية الاقتصادية ولمختلف قطاعاتها الصناعية والزراعية والنفطية، كان حجر الأساس في بناء الاقتصاد الوطني الجزائري، الذي اريد له التحرر من التبعية الأجنبية.

رابعاً: الأوضاع الثقافية في عهد بومدين:

ارتأى بومدين ضرورة الاهتمام بالآمور الثقافية في الجزائر وبخاصة ان البلاد كانت خارجة من سيطرة استعمارية دامت لأكثر من قرن ونيف، كذلك أراد بومدين تعزيز الوجود العربي للجزائريين من خلال ارتباطه بماضي الامة العربية وثقافتها والعادات والتقاليد التي سادت هذا المجتمع. (ح.و.د.ع، ١٩٧٤/١٠/١٥، صفحة ٣٠٦)

ومن اجل ترصين هذه السياسة، كان لابد من القيام بثورة التعريب لغرض محو أثار الثقافات الغربية التي سيطرت على مفاصل المؤسسات الجزائرية وبخاصة الفرنسية منها. (مرتضى، حزيران ١٩٧٩)

احتل التعليم مكانة كبيرة في تفكير بومدين لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في بناء المجتمع الجزائري، اذ وجد ان مهمة التعريب لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة وذلك بسبب العدد القليل من الكوادر الجزائرية التي لها القدرة للقيام بهذه المهمة (معوض، ١٩٨٦، صفحة ١٠٢)

ولغرض الإسراع بهذه المهمة وجه بومدين وتحديدا في اب عام ١٩٦٦ بضرورة تأسيس لجنة وطنيه تأخذ على عاتقها دراسة مشكلة التعريب ووضع خطة كاملة للمعالجات. (معوض، ١٩٨٦، الصفحات ١٠٢-١٠٣)

وهكذا تم البدء بمرحلة التعليم الابتدائي وبخاصة المرحلة الأولى والتي اكتملت في أواخر الستينيات من القرن الماضي، بعدها اصبح استخدام اللغة العربية في جميع المعاهد والكليات اجباريا وتحديدا في عام١٩٧٦، وهكذا عربت مناهج التاريخ، الجغرافية، الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد. (المصدر نفسه، صفحة ١٠٥)

و من المؤشرات المهمة في هذا المجال تأسيس(المدرسة الأساسية) والتي نفذت تجربتها بدأ من عام ١٩٧٦_١٩٧٧. (بوضياف، ٢٠٠٧، صفحة ١١٦)

وتشجيعاً للعاملين على مسألة التعريب والإسراع بخطواتها اقدم بومدين على اصدار العديد من القرارات، التي شملت رفع مرتبات الموظفين الذين يتعلمون العربية في مدة لا تزيد على الأربع سنوات، فضلا عن إصداره قرارا في نيسان عام١٩٦٨ اكد فيه عدم تعيين أي موظف جزائري بدا من عام ١٩٧١، الا اذا كان يجيد اللغة العربية، وقد اكد هذا القرار في أوائل عام ١٩٧١ بموجب مرسوم رئاسي يقضي بضرورة اجبار موظفي المؤسسات الإدارية بتعلم اللغة العربية، كما اقدم بومدين على فتح مدارس ليلية لغرض تعليم الموظفين اللغة العربية. (العقاد، ١٩٧١، صفحة ٤٩)

كذلك أقدمت الحكومة على تعريب بعض الوزارات أمثال الخارجية والتعليم والاعلام والشباب والرياضة، وكذلك تعريب الطيران المدني والإذاعة. (معوض، ١٩٨٦، صفحة ١٢٣)ولأجل ترسيخ مبادئ التعليم تم فتح العديد من الأقسام الدراسية باللغة العربية للموظفين، فضلاً عن إيجاد مدرسة الإدارة العليا في العاصمة الجزائرية. (عنافة، اذار ١٩٩١، صفحة ٩٩)

خامساً: الأوضاع الاجتماعية:

كانت من أهم السمات التي ظهرت في هذه المدة في عهد بو مدين، هي زيادة الهجرة من الريف الى المدينة وتحديداً للمدة من عام ١٩٦٧- ١٩٧٧، والتي بلغت حوالي (٣٠٠,٠٠٠) عامل زراعي، سكنوا مشارف المدن في بيوت عرفت بـ (البيوت القصديرية)، وكذلك ظهرت الاكواخ، فضلاً عن القرى الصناعية بالقرب من المصانع الجديدة التي ظهرت نتيجة اهتمام حكومة بو مدين بتشييد هذه المصانع. (المصدر نفسه، صفحة ١٠٢)

ان الهجرة الداخلية تركت آثارها الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر تمثلت بهبوط الإنتاج الزراعي الذي أدى الى انخفاض الواردات الزراعية وإهمال الأراضي التي تركها أصحابها. وفي مقابل ذلك ارتفعت اعداد سكان المدن وبالتالي كان لابد من توفير مستلزمات الحياة العامة والتي اثقلت كاهل الحكومة الجزائرية.

ساهمت الزيادة الحاصلة بأعداد سكان المدن الى ارتفاع نسبة البطالة، كما ان افتقار هؤلاء الى الخبرة والمهارة الفنية أدى دوره الى حصول مشاكل جديدة، كان على الحكومة إيجاد الحلول لها.

كان للمرأة الجزائرية نصيبها في الحصول على العديد من المكاسب في حكومة بو مدين، فقد اصبح لها حق التصويت وكذلك مشاركتها في الحياة السياسية، اذ تم انتخاب اول امرأة في البرلمان الوطني للجزائر، كما تأسس اتحاد النساء الجزائريات في الثامن من آذار عام ١٩٦٥. (زيدن، كانون الاول ١٩٨١، صفحة ١٣٣) كما ساهمت المرأة في التظاهرات التي طالبت من خلالها بحقوقها والواجبات المناطة بها.

ولابد من الإشارة هنا ان رجال الدين كان لهم النصيب الأكبر بالاهتمام بهم من قبل الحكومة الجزائرية، بعدما أشار بومدين بحجم التأثيرات التي يمثلونها داخل المجتمع الجزائري، اذ اخذت الحكومة على نشر الميول والاتجاهات الوطنية بين رجال الدين ومناهضة الامبريالية. (مصطفى طلاس وسام العسلي، صفحة ١٤٨)

ولهذا ساهم رجالات الدين حملات مكافحة الامية وذلك عن طريق تنظيم المدارس القرآنية وبخاصة في المساجد، كما عملت الحكومة على زيادة عدد المساجد في الجزائر

والتي وصل عددها قرابة المئتين مسجدا في عام ١٩٦٢ والتي اخذت بالزيادة حتى وصلت في عام ١٩٧٢ حوالي ٥٢٧٨، مع هذه الزيادة وبموجب القانون الذي صدر في عام ١٩٧١، اخذت الحكومة تراقب المساجد وتشرف عليها وكذلك محتوى ومضامين الخطب الدينية التي تلقى فيها. (المصدر نفسه، صفحة ١٤٩)

الخاتمة

وفي نهاية البحث تم التوصل الى مجموعة من النتائج التي منها:

١. تصحيحاً للأوضاع الداخلية التي سادها التدهور في عهد الرئيس الجزائري احمد بن بلا توجه مجموعة من الضباط الجزائريين الى القيام بانقلاب عسكري تزعمه العقيد هواري بومدين.
٢. عمل هواري بومدين على بناء دولة حديثة تقوم على أساس المؤسسات الدستورية.
٣. شهدت البلاد خلال عهده حكماً رئاسياً شديد المركزية.
٤. اتبع بومدين نظاماً اقتصادياً اتخذ من الاشتراكية منهجاً له، أكد على ضرورة التحرر من التبعية الأجنبية.
٥. شمل الإصلاح القطاعات الصناعية تطوراً واضحاً كان له الأثر في تحسن الوضع المعيشي لأبناء البلاد.
٦. اهتم بومدين بالجانب الثقافي، اذ كانت حركة التعريب شاهداً على ذلك الاهتمام.
٧. نتيجة لهذه السياسة والتطورات التي شهدتها البلاد ظهرت فئات اجتماعية جديدة اخذت على عاتقها تبني طروحات حكومة بومدين.

مصادر البحث

- **الوثائق العربية:**

- ح.و.و.ع، ملف الجزائر (علاقات عامة) لقاء الرئيس بومدين مع أجهزة الاعلام تقرير السفارة العراقية في الجزائر في ١٥/١٠/١٩٧٤.

- **الوثائق الاجنبية:**

-Lado cumention francaise, Mughreh- Machrek- Monde Arabe, 75Janvier- Ferien- Mars,1977.

- ***المصادر العربية:***

١. إبراهيم لوتيسي، الصراع السياسي في عهد الرئيس احمد بن بلا، الجزائر، ٢٠٠٧.
٢. بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦.
٣. رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، بيروت، ٢٠٠٠.
٤. سهيل الخالدي، الثورة الزراعية في الجزائر، بيروت، د.ت.
٥. عاطف سليمان، معركة، معركة البترول في الجزائر، بيروت، ١٩٧٤.
٦. عبد الله شنهو، تجربة الجزائر الدنيامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٧. عبد الحميد إبراهيم، المغرب العربي في مفترق الطريق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
٨. عبد اللطيف بن شنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، الجزائر، ١٩٨٢.
٩. محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ١٩٩٩.
١٠. محمد نصر مهينا، النظرية السياسية والعالم الثالث، الإسكندرية، ١٩٨٣.
١١. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧.

١٢. مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، بيروت، ١٩٨٢.
١٣. نازلي معوض، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، بيروت، ١٩٨٦.
١٤. نعمه السعيد، المغرب العربي، بغداد، ١٩٧٩.
١٥. يحيى أبو زكريا، الجزائر من احمد بن بله الى عبد العزيز بو تفليقه، عمان،٢٠٠٣.

- **المصادر المعربة:**

١. بول بالطا كلودين ريللو، استراتيجية بومدين، ترجمة احمد خليل، فؤاد شاهين، بيروت، ١٩٧٩.

- **الرسائل والاطاريح الجامعية:**

١. صباح نوري العبيدي، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة ديالى، ٢٠٠٠.
٢. محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين إنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عناية، ٢٠٠٥.
٣. منيهل سعدي ومحمد الطاهر، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد اخيضر، سكرة، ٢٠١٤.

- **البحوث المنشورة:**

١. تركي رابح، أضواء على سياسة تعريب التعليم الإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٧، تموز، ١٩٨٣.
٢. محمد بوضياف، الثقافة والسياسة في الجزائر ١٩٦٢-١٩٨٨، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد١١، آيار، ٢٠٠٧.
٣. محمود عبد المنعم مرتضى، قضية التعريب في الجزائر معركة ايدلوجية، مجلة قضايا عربيه، العدد٢، حزيران ١٩٧٩.